بعد مناشدات من الأهالي

محافظ حماة لـ«الوطن»: إجراءات إسعافية سريعة للمقيمين قرب خزانات المياه بالغاب

حماة- محمد أحمد خبازي

تلقت الأمانة العامة لمحافظة حماة، نداءات استغاثة ومناشدات من مواطنين في منطقة الغاب، مقيمين بجوار خزانات مياه الشرب في قراهم، تعرضت لتصدعات وتشققات نتيجة الزلازل.

وبيّن محافظ حماة محمود زنبوعة لـ«الوطن»، أنه فور تلقي مناشدات المواطنين بمنطقة الغاب، تم الانطلاق للمنطقة وتفقد القرى التي فيها خزانات متصدعة مع الفريق الخدمي بالمحافظة، ومهندسين مختصين بالإنشاءات، وفريق تخصصي من المؤسسة العامة لمياه الشرب وجامعة حماة ونقابة المهندسين.

وأوضح أنه تم توجيه المعنيين بالمحافظة، خلال تفقد قرية الجيّد بدراسة الحالة الفنية للمنازل المنشآت الخاصة وإرسال تقارير بشكل مباشر عنها للتعامل مع هذه الأبنية، وإزالة خزان المياه الذي تصدع بالسرعة القصوى، وإرسال ٥٠٠ سلة غذائية مساعدة لأهالي القرية بشكل فوري، وإرسال صهاريج مياه للشرب ريثما تتم معالجة مشكلة المياه، وتوزيع مازوت تدفئة للعائلات المتضررة فوراً.

> فريق تخصصي من المؤسسة العامة لمياه الشرب وجامعة حماة ونقابة المهندسين

وفي بلدتي العزيزية والرصيف تم التوجيه بافتتاح مركز إيواء مؤقت في مدرسة العزيزية الحلقة الأولى، لأهالي البلدة المتضررة منازلهم جراء الزلزال وتجهيزه وتأمين مواد غذائية، وتزويد البلدة بصهاريج مياه الشرب بالسرعة القصوى، وافتتاح مركز إيواء مؤقت في شطحة لاستقبال الأهالي المتضررة منازلهم في قرية الرصيف، وتأمين كل الاحتياجات والدعم لهم، وتزويد مركز اتصالات بلدة العزيزية بنحو ٥ آلاف ليتر مازوت بشكل فوري لتشغيل الاتصالات في العزيزية والرصيف، وإرسال ٨٠٠ سلة غذائية لأهالي قرية الرصيف، كمساعدة لهم لتخفيف الأعباء عنهم، وإزالة خزان المياه في قرية الرصيف بشكل مباشر، وإخلاء المنازل القريبة منه حفاظاً على السلامة العامة للمواطنين.

ولفت المحافظ إلى أنه تم لقاء الأهالي في القرى المتضررة للاطمئنان على صحتهم وأحوالهم، والاستماع لمتطلباتهم واحتياجاتهم والعمل على تأمينها وتقديم الدعم لهم لتخفيف أعباء هذه المحنة.

وأكد المحافظ أنه يتم حالياً تقييم حالة كل خزان ليتم هدم ما هو آيل للسقوط واتخاذ الإجراءات العلمية لباقي الخزانات. كما تم الطلب من الأهالي على ضرورة الابتعاد عن خزانات المياه، ريثما يتم التقييم لحالتها واقتراح طريقة الإزالة ومن ثم الإزالة، وذلك حفاظاً على السلامة العامة.

وفيما يتعلق بسدود المحافظة وعددها نحو ١٦ أكد المحافظ أنه تم الكشف عليها من كوادر الموارد المائية وفرق اختصاصية، وتبين أن حالتها الفنية جيدة ولم يشاهد أي ظواهر غير طبيعية، وأن العمل مستمر بالمراقبة والمشاهدات العينية على كل السدود على مدار الساعة، ووفق برنامج مناوبة للفنيين في كل السدود، إضافة إلى وضع كل الآليات والمعدات الهندسية بحالة استنفار وجاهزية تامة على مدار الساعة.

أكثر من ٧٥٠ مليون ليرة مساعدات عينية من الحسكة للمحافظات المتضررة

الحسكة - دحام السلطان

تواصل لجنة الطوارئ المركزية المشكّلة على مستوى محافظة الحسكة، مساعيها الإغاثية والإنسانية، نحو الوقوف إلى جانب الأهالي المتضررين في المحافظات المنكوبة، عملاً بالتوجّه الحكومي والرسمي حيال ذلك، نتيجة للزلزال الذي ضرب البلاد فجر يوم الإثنين الماضي، من أجل اتخاذ كامل الإجراءات المطلوبة واللازمة والفورية للتعامل مع الحدث الكارثي الذي ضرب البلاد وما خلّفه من نتائج كارثية مؤسفة أرخت بضلالها على عموم السوريين داخل البلد وخارجه.

وأكد محافظ الحسكة الدكتور لؤي صيّوح خلال لقائه الفعاليات الاجتماعية والاقتصادية والعشائرية والدينية في مدينتي الحسكة والقامشلي، أن توجه أبناء المحافظة بشكل عفوي منذ الساعات الأولى لوقوع الزلزال للتبرع للسوريين المتضررين هو تعبير عن نبل أبناء الجزيرة السورية وأصالتهم في الوقوف مع أشقائهم والدم والمصير المشترك وإرادة ومشيئة التعايش الموحد.

بدوره أوضح رئيس مجلس المحافظة عبد سالم الصالح أن أبناء المحافظة على مختلف مكوناتهم ومشاربهم أثبتوا، وها هم يثبتون اليوم وقوفهم وقفة رجل واحد في وجه الشدائد والمحن، من خلال تقاطرهم وتهافتهم لبذل كل ما يمكن بذله وتقديمه من تبرعات نقدية ومساعدات عينية، لافتاً إلى أن حجم التبرعات التي قدمها أبناء محافظة الحسكة بمختلف فعالياتهم الاجتماعية والاقتصادية والعشائرية والدينية، الذين لبوا النداء ودفعهم الواجب الغيري الوطني، تجاوز الـ٧٥٠ مليون ليرة إلى الآن ولا تزال عمليات التبرع المادي قائمة وستستمر من خلال عمل لجنة الطوارئ التي يترأسها محافظ الحسكة، والتي سيتم تحويل تبرعاتها المالية عن طريق اللجنة الإغاثية الفرعية لدى الحساب المصرفي للجنة الإغاثية العليا، إضافة إلى التبرعات العينية من ألبسة وأدوات منامة ومواد إغاثية مختلفة.

وفي السياق فقد أكد أبناء محافظة الحسكة، أن كل ما تم تقديمه لأشقائهم في المحافظات المنكوبة ما هو إلا مشاركة معنوية من أبناء الجزيرة وتعبير أخوي عن تضامنهم مع أهلهم الذين تضرروا بسبب الزلزال وما خلفه من دمار بشري ومادي مؤسف.

على خط موازٍ فقد وجهت لجنة الطوارئ المركزية بالمحافظة كل الجمعيات الأهلية والخيرية وجميع الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية في المحافظة، إلى أن أي جهة تقوم بجمع التبرعات العينية «ألبسة، أدوية، أدوات منامة، منظفات» ينبغي أن تتم بالتنسيق مع مديرية الشؤون الاجتماعية والعمل بالحسكة، ليصار إلى تنظيمها ضمن قوافل جماعية وبمهمات رسمية من محافظ الحسكة رئيس لجنة الطوارئ، تحت مسمى مبادرات أهالي محافظة الحسكة لأخوتهم المتضررين من الزلزال، كما قامت بتشكيل مركز ثانٍ لجمع التبرعات في مدينة القامشلي إضافةً إلى مركز مدينة الحسكة اللذين يقومان باستقبال المتبرعين بشكل يومي منذ الساعة التاسعة صباحاً وحتى ساعات المساء.

عيادة متنقلة وتجهيزات طبية ومواد إغاثية من السويداء إلى حماة

محافظ السويداء لـ«الوطن»: تأمين إقامة واحتياجات عدد من العائلات من محافظتي اللاذقية وحلب

السويداء -عبير صيموعة

سيرت محافظة السويداء أمس حملة إغاثية إلى محافظة حماة وهي الحملة الثالثة بعد حملتي حلب واللاذقية إضافة إلى انطلاق فريقين طبيين أحدهما من فريق مديرية الصحة وفريق تطوعي مكون من أربعة أطباء متطوعين مع سيارة محملة بكل التجهيزات الطبية والعدة الجراحية والأدوية الإسعافية بالتنسيق مع محافظ السويداء.

كما أشار مدير صحة السويداء الدكتور طارق الجمال إرسال عيادة متنقلة مجهزة بأدوية وتجهيزات طبية وطبيب وثلاثة ممرضين إضافة إلى سيارة إسعاف بالتنسيق مع المحافظة، تأتي ضمن خطة التحرك الطارئة لمؤازرة مديرية صحة اللاذقية مشيراً إلى أن مدة المهمة مفتوحة يتم تحديدها من مديرية الصحة هناك.

محافظ السويداء بسام بارسيك أكد لـ«الوطن» أن الحملات الإغاثية الثلاث التي تم تسييرها إلى المحافظات المنكوبة كانت مقدمة من جميع الفعاليات الأهلية والاقتصادية والدينية والمحلية على ساحة المحافظة حيث تم جمع كل المواد الغذائية والمواد الطبية والأدوية واحتياجات الأطفال من حليب وحفاضات إضافة إلى الألبسة والخبز وغيرها من المواد من كل القرى والبلدات والمدن في المحافظة، إضافة إلى مبالغ مالية منها ما تم التوجيه للجان الإغاثة في الوحدات الإدارية لشراء المواد العينية ومنها ما جرى إضافته إلى الحساب المصرفي المخصص بالمصرف التجاري لأعمال الإغاثة.

وأوضح بارسيك أن قيمة ما تم تقديمه للحملات الثلاث من مواد يزيد على ٥٠٠ مليون ليرة عدا الألبسة. أما المبالغ المودعة في حساب المصرف التجاري لدعم المحافظات المنكوبة فوصل إلى نحو ١٥٠ مليون ليرة حتى تاريخه منها أكثر من ٥٠ مليوناً من منطقة شهبا وحدها، موضحاً أنه عند الانتهاء من جمع المبالغ المالية سيتم تحويلها إلى اللجنة العليا للإغاثة ليتم توزيعها بمعرفتها، مشيراً أن كمية التبرعات كانت كبيرة، فضلاً عن الحالات الإنسانية الفردية التي تم رصدها حيث قدم كثير من الموظفين رواتبهم الشهرية، كما قام عدد من الأطفال بالتبرع بمدخراتهم الشخصية لحملة الإغاثة، الأمر الذي يؤكد أن سورية تبقى بلد الخير، والشعب السوري شعب متكاتف ومتعاضد في كل الأزمات.

وأكد المحافظ بارسيك أنه تم قبول كل ما تم تقديمه وكانت الإشكالية الوحيدة بما يتعلق بقضية الألبسة فكانت عمليات التقديم من دون فرز لتلك الثياب، وتم الطلب من اللجان توجيه أصحاب المبادرات إلى فرز الثياب سواء الرجالية أو النسائية أم ألبسة الأطفال لسهولة التعامل معها قبل إرسالها، علماً أن ما تم تقديمه سابقاً من ألبسة قامت فرق الشباب المتطوعة من اتحاد الشبيبة واتحاد الطلبة بفرز تلك الثياب وتوضيبها قبل الإرسال، علماً أن ما تم تقديمه من جميع المواد الإغاثية كان كميات كبيرة، إضافة لمشاركة فرق متطوعة للمساعدة بإزالة الأنقاض قامت بالتوجه إلى المحافظات المنكوبة بالتنسيق مع الهلال الأحمر والأمانة السورية في تلك المحافظات وبتنسيق فردي، علماً أنه تم التواصل مع المحافظين في كل من اللاذقية وحلب وحماة لإرسال فرق تطوعية من أبناء المحافظة عند الحاجة، وخاصة أن فرقاً كثيرة أعلنت استعدادها للتوجه إلى كل المحافظات للإسهام بعملية رفع الأنقاض.

ولفت بارسيك إلى أنه خلال اليومين السابقين وصل إلى المحافظة عدد من العائلات من محافظتي اللاذقية وحلب تجاوز الـ٧٠ شخصاً تم تأمين أماكن إقاماتهم من المجتمع المحلي، وقامت المحافظة بتقديم مواد غذائية وإغاثية لهم بالتنسيق والتعاون مع فرع الهلال الأحمر العربي السوري في السويداء، والجمعيات الأهلية، مضيفاً إنه تتم متابعة أوضاعهم وتقديم كل رعاية واهتمام لهم ولتأمين الأسر الوافدة إلى المحافظة في قادمات الأيام وتم الطلب من كل الوحدات الإدارية في السويداء إعلام المحافظة عن أي أسرة تصل إلى السويداء بغية تأمينها وتقديم كل ما يلزم.

كما أشار مدير فرع المؤسسة السورية للتجارة لـ«الوطن» ربيع غانم قيام سيارات الفرع بنقل كل المساعدات ضمن حملات الإغاثة التي تم تسييرها من المحافظة، حيث تم تسيير سبع سيارات حتى تاريخه، إضافة إلى قيام الفرع بإرسال سيارة إلى محافظة اللاذقية محملة بالأغطية والمخدات والمياه المعدنية ومحارم وحفاضات الأطفال والمعلبات والكونسروة.

مخول: قيصر غير قانوني ويجب رفضه بالقانون وبالإعلام.. وملندي: لا يوجد لدينا هيئة إغاثة وعلينا أن نبدأ من الصفر

اقتصاديون وحقوقيون يناقشون أفضل الطرق للاستفادة من التجميد الجزئي لقانون قيصر

جلنار العلي - نوار هيفا

نظمت جامعة دمشق في قاعة رضا سعيد اجتماعاً شارك فيه دكاترة وأساتذة مختصين في كليات الاقتصاد والحقوق والعلوم السياسية، تناول قرار تجميد العقوبات الجزئي والمؤقت لقانون قيصر الأميركي.

تحد كبير

وبدأ النقاش الدكتور في كلية الاقتصاد إبراهيم عدي الذي أكد أن كسر قانون قيصر من قبل بعض الدول كان بمثابة تحد كبير للولايات المتحدة الأميركية، دفعها للإسراع بالخروج من هذا المأزق وإعلان ما يسمى تجميد العمل بقانون قيصر لفترة ٦ أشهر.

وشدد عدي على ضرورة استغلال هذه الفترة والاستفادة من فتح الباب أمام الدول في تقديم مواد الإغاثة للمتضررين في مناطق الزلزال، والأهم هو اعتبار الحكومة السورية مركزاً معتمداً في تقديم المعونات، ولا شك أن القانون كبله الكونغرس ببعض الإشكالات عبر منع التعامل مع بعض الشركات الكبيرة، لكن ما يهمنا الآن هو الاستفادة من التحويلات واستغلالها، إلا أن هذه التحويلات ستصطدم بعقبات كبيرة خاصة بنظام «سويفت» وهو الرابط بين بنوك العالم والبنوك السورية، والتي نفتقر نحن اليوم لمستلزماتها التقنية.

وأشار عدي إلى ضرورة استغلال هذه الفترة باستيراد كل ما تحتاجه سورية في مجال الصحة وعملية إعادة الإعمار من بلدوزرات وآليات وغيرها.

عجز عن تقدير الخسائر

بدوره الدكتور عدنان سليمان أستاذ في قسم الاقتصاد بين أن المسألة الأولى التي يجب الحديث عنها هي عجزنا حتى اللحظة عن تقدير حجم الخسائر وذلك من أجل تقدير حجم الكلف في إعادة الإعمار، كاشفاً عن تقدير تقريبي لحجم الخسائر بين ٥٠٠ – ١٠٠٠ مليار ليرة، من دون قياس الأضرار المستقبلية لكارثة الزلزال.

وأشار سليمان إلى حجم الخسائر الكبيرة جداً جراء الزلزال والتي لا تقتصر فقط على الخسائر البشرية بل المادية أيضاً، والتي لا يمكن تحميلها على كارثة الزلزال وحده بل لوجود أسباب غير مباشرة مرتبطة بالعقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية.

وأوضح سليمان أنه لابد من التفكير اليوم بإعداد إحصائية للمهجرين وكلف الإعمار وحجم الخسائر، إضافة إلى أن هناك منازل مهددة بالهدم والسقوط أيضاً لابد من معرفة أعدادها، مبيناً أن الأرقام ستكون مخيفة بسبب التضخم، فاليوم كلفة إنجاز أي بناء سكني تتجاوز المليار ليرة، وهناك أحياء كاملة في اللاذقية وجبلة وحلب دُمرت بالكامل.

ولفت إلى متطلبات مسألة تمويل إعادة الإعمار، فهي بحاجة لإدارة كوارث تبدأ بإحداث هيئة عامة لإدارة الخسائر، وإحداث صندوق يتبع لإحدى المصارف أو الجهات الأهلية أو الحكومية يقبل التبرعات من الشركات والحكومات والأشخاص، وأن يكون لدينا أدوات للاستفادة من هذه التبرعات.

الشفافية مطلوبة

وأشار إلى ضرورة الشفافية في التعامل مع هذه التبرعات وكيفية إدارتها، فنحن اليوم حتى اللحظة لا يوجد تصريح حكومي عن جهة إدارية تلقت التبرعات مالية أو عينية أو مادية، إضافة لعدم وجود خطة لإدارة هذه التبرعات لدرء أي تشكيك حول توجيهها، وبالتالي الحفاظ على استمرارها.

وشدد سليمان على أن العقوبات لم يتم رفعها، بل تم استثناء المواد الإغاثية وحتى هذه الفقرة تدخل بإطار التعقيدات، فسورية تحتاج لمعدات وآليات ومواد طبية لا يمكن استثناؤها ولابد بعد أن تلقينا الصدمة من التوجه للتخطيط لما بعد الأزمة.

٥ مليارات دولار

من جهته الدكتور في كلية الاقتصاد علي كنعان قدّم إحصائية تقريبية لحجم الخسائر التي خلفها الزلزال والتي بلغت ٢ مليار دولار في المناطق الواقعة تحت سيطرة الحكومة السورية، في حين بلغ حجم الخسائر ما يقارب ٢ مليار دولار في محافظة إدلب وحدها، والتقديرات الأولية تقول إن حجم الخسائر تجاوز ٥ مليارات دولار.

وفيما يتعلق بموضوع رفع العقوبات وقانون قيصر أكد كنعان أن القانون بطبيعته لم يشمل الأدوية والأغذية، بل شمل فقط النفط والغاز والطيران والأسلحة، وبالتالي لم يُعد هذا القانون آنذاك المؤثر الكبير في الاقتصاد السوري، لكن الهيئات المالية العامة أضافت نظام التحويلات المصرفية والعلاقات المصرفية وحركة الاستيراد والتصدير وحركة الدولار، ما أدى لتجميد الاقتصاد السوري كلياً وشل كل قطاعات الاقتصاد الوطني، وأصبح الاقتصاد بحاجة لاستخدام طرق عديدة لبوصل ثمن المستوردات إلى المصدر الأساسي، وهو ما يعرف بزيادة حلقات التواصل وبالتالي زيادة الكلف التي تصل إلى ٤٠ بالمئة من قيمة الصفقة.

خسائر شاملة

وقدم كنعان أرقام أولية للخسائر الناجمة عن قانون قيصر والتي يتعرض لها الاقتصاد السوري سنوياً والتي بلغت تقريباً ٨، ٨ مليارات دولار بين صناعة وتجارة واستيراد وسياحة وتصدير، مشيراً إلى هبوط مستويات الاستيراد إلى حد الكفاف والذي أصبح لا يتجاوز اليوم في الاقتصاد السوري ٤ مليارات دولار، والذي لولا العقوبات لوصل إلى ٢٠ مليار دولار.

وشدد كنعان على ضرورة عدم الاستسهال بتقدير عدد الخسائر التي خلفها قانون قيصر على الاقتصاد السوري وعدم تقديمها من دون دراسة، لما لها من أثر على الدول الأخرى من حيث تحجيم الكارثة وما خلفته على أرض الواقع، موضحاً أن الأثر غير المباشر لقانون قيصر أكبر من الأثر المباشر، لأن يتبعه تحويل عملة وحركة رأس مال ونزوح الشركات، وبالتالي تجميد الاقتصاد وهو ما يراهن عليه الغرب أو واضع هذه القوانين.

وأشار إلى الدور الحكومي بزيادة الضغط التي تسبب نزوح الصناعيين والتجار، فبدلاً من اتباعها سياسة سد العجز، لجأت إلى رفع حجم الضرائب على الصناعيين والتجار، بالتالي إعاقة حركة الإنتاج وتردي الاقتصاد.

واقترح كنعان تشكيل هيئة عليا تتبعها هيئات فرعية لصياغة القرار الاقتصادي والابتعاد عن الارتجالية وتفرد الوزارات باتخاذ القرار بشكل إفرادي، فلو وجدت هيئة لدراسة آثار قيصر لما وصلنا بآثاره اليوم لهذا الحد.

تسويق للسياسة الأميركية

للوقوف حول مشروعية قانون قيصر وشقه القانوني، دعا الدكتور في كلية الحقوق إبراهيم الدراجي لمعرفة هذا النص القانوني الذي يجب أن نتعامل معه بتحديد أثر هذا التجميد أو رفع العقوبات، أولاً هو يقتصر على الإغاثة لأعراض الزلزال فقط، ولا يشمل التعامل مع الحكومة السورية أو الأشخاص المرتبطين بها، وهو لمدة ستة أشهر وهناك قيد أخير مهم جداً في نصه القانوني، وهو أن هذا التجميد يطبق مع ضرورة التأكيد على عدم التعرض لقوانين أخرى للأمم المتحدة.

وأوضح الدراجي أن هذا التجميد جاء تسويقياً للسياسة الأميركية، كما أنه ورطة للحكومة السورية فبعض الأصوات الوطنية بدأت تنادي ببيان إنجازات الحكومة بعد رفع قانون العقوبات وفي الواقع لن تستطيع هذه الحكومة اليوم أن تفعل شيئاً، وأخيراً هذا التجميد جاء لرفع القيود عن بعض القيود على الشركاء المحليين وأطياف المجتمع.

ودعا الدراجي لضرورة استثمار القرار عبر موضوع الحوالات المالية، وتحديد المواد الإغاثية المرتبطة بتداعيات الزلزال، ومن هي الأطراف التي يمكن أن تصدرها للاستفادة من هذا الإعفاء خلال مدة ستة أشهر.

وأوضح الدراجي أننا اليوم بحاجة لمنظومة تعمل وفق آلية واضحة وشفافة ولا تكون ربحية لأي طرف يتسلم موضوع الحوالات الخارجية، وأن تكون هذه الحوالات بسعرها الحقيقي وتسليمها لمن يستحقها فعلاً، وأن يوثق هذا العمل بتقارير أسبوعية دورية.

آلية لتحديد المطلوب

وفيما يتعلق بالمواد الإغاثية المتعلقة بأضرار الزلزال، لفت الدراجي إلى ضرورة وجود آلية تخصصية لتحديد المواد التي نحتاجها فعلاً مستعينين بدول تعرضت لزلازل وما هي المواد التي قامت باستقدامها، لأننا أمام تحد في موضوع الاستخدام المزدوج ضمن قانون العقوبات، فمثلاً لو طالبنا بالحصول على آليات ثقيلة، سيتم رفضها لارتباطها بأمور التسليح أو غيرها.

أخيراً يجب التركيز على الجهة الوطنية التي سوف تقوم بالمبادرة وطلب المواد على سبيل المثال ليتولى الهلال الأحمر هذه المهمة لأنه جهة غير حكومية ويمكن تسويقها ولديها علاقات وتقبل تمويلاً خارجياً وجهة لديها خبرة، كما يجب أن يكون لدينا خريطة للجهات التي يمكن أن نتعامل معها عن طريق الهلال الأحمر وما هي حدود الصلاحيات الممنوحة لها.

دراسة القانون الأميركي

وأضاف الدراجي إلى حاجتنا لدراسة القوانين الأميركية دراسة عميقة للقدرة على وضع استثناءات حول فقرة المساس بقوانينها ضمن قرار تجميد العقوبات المفروض على سورية.

وأشار الدراجي إلى أهمية «الالتزام المفرط» الذي تتخوف منه الشركات العالمية في حال تعاملت مع البنوك السورية والعقوبات التي من الممكن أن تُفرض عليها من قبل القوانين الأميركية، إضافة إلى فكرة الاستخدام المزدوج في الخدمات المطلوبة وبالتالي رفضها، وأخيراً الاستخدام السياسي والرافضون لرفع العقوبات، مبيناً أن الآلية الوحيدة للخروج من هذه الثغرات تكون عبر الشفافية ووضع خطة عمل تكون عبر مرحلتين: الأولى كيفية الاستفادة من مهلة الأشهر الستة، والثانية كيف يمكن تمديدها لسنتين، لأن قانون قيصر وضع فيه نص قانوني يشير إلى أنه يحق للرئيس الأميركي تمديد تجميد العقوبات لمدة أقصاها سنتان، وهو ملزم بعد ٩٠ يوماً بتقديم تقرير يبرر ماذا حدث وهو ما ستدعمه التقارير الكشفية المقدمة من قبل الجهات الوطنية التي تعمل على الأرض.

الاستفادة من المجتمع المحلي

بدوره الدكتور في كلية العلوم السياسية خالد المصري شدد على ضرورة الاستفادة من سياسة بعض الدول العربية والغربية والتي بدأت بإعادة رسم سياستها مع سورية، داعياً للاستفادة من المجتمع المحلي السوري وخاصة بعد ما شهدناه منه خلال الكارثة، إضافة إلى تفعيل دور المؤسسات وإعادة ترميمها من الداخل والعمل بشفافية أكثر واغتنام الفرصة للخروج من قيود هذه العقوبات.

إجراءات قسرية أحادية

وفي السياق أكد عميد كلية الحقوق الدكتور هيثم الطاس أن قيصر هو إجراءات قسرية أحادية الجانب وليس قانوناً دولياً.

ودعا للاستفادة من المدة الزمنية والتعليق الجزئي على العقوبات الاقتصادية خاصة بما يتعلق بالأموال السورية المجمدة بالخارج في دفع التجهيزات الداخلة إلى سورية، والقدرة على تمديد العمل بهذا التجميد أطول مدة ممكنة.

وأشار إلى ضرورة عدم ربط طلب المواد الإغاثية بالوزارات المعنية بها، كالنفط، والكهرباء، والصحة الأكثر حاجة لهذه المواد الإغاثية، بل توسيع هذا الطلب من قبل جهات أخرى أكثر فعالية كالهلال الأحمر والأمانة السورية للتنمية.

القانون استثناء على الاستثناء

بيّنت رئيس قسم القانون الدولي في كلية الحقوق في جامعة دمشق الدكتورة أمل اليازجي أن ما ورد في تعليق قانون قيصر هو عبارة عن استثناء على الاستثناء، ذاكرة أن سلسلة الإجراءات الأحادية الجانب بدأت عام ١٩٧٩، وما يهم حالياً أن تتم معرفة النوافذ التي يجب الاعتماد عليها في هذه السلسلة للتمكن من تحديد ما يمكن إنجازه خلال فترة ٦ أشهر، إضافة إلى أننا نحتاج إدارة المال الذي يصل إلى المجتمع المدني وللجهات الحكومية بواسطة آلية شديدة الشفافية وربطها بالصندوق الذي أنشأته رئاسة مجلس الوزراء عندما أعلنت المناطق المتضررة أنها منكوبة، حيث يجب أن يتم رفع تقارير دائمة لكل التطورات إلى مجلس حقوق الإنسان والمنظمات الدولية.

واعتقدت اليازجي أن العمل لن يكون مثمراً في حال قام به المجتمع المدني فقط، فالأمر يحتاج إلى عمل حكومي مرافق، إضافة إلى تحديث يومي أو أسبوعي على الأقل يتعلق بحجم الخسائر البشرية وفي البنى التحتية المباشرة وغير المباشرة، منتقدة عدم وجود بيانات واضحة حول عدد ضحايا الزلزال وعدد الأبنية التي تهدّمت، وبذلك تصبح طريقة التفكير في العلاج أكثر منطقية.

التركيز على آلية الحماية المدنية

وشددت اليازجي على ضرورة ألا يقتصر التفكير اليوم على الاستثناء الوارد على قانون قيصر، إذ يجب أن يتم التركيز على آلية الحماية المدنية التي تقدمت سورية بطلب فيها للاتحاد الأوروبي وماذا تفتح من مجالات، وهذا الأمر يحتاج إلى عمل دقيق، لافتة إلى ضرورة الاستفادة من الأموال المجمدة للسوريين في الخارج لاختصار أبواب الفساد والحد من آثار النظام المصرفي العالمي، موضحة أن الأصول المجمدة للسوريين معروفة، ويستطيع مصرف سورية المركزي أن يحدد حجم هذه الأموال وأماكنها، مبينة أن حجم الأموال السورية في تركيا فقط يبلغ ٩٢ مليون دولار، وأن توقعات الاستفادة من تعليق العقوبات تقترن بمقدار العمل الذي يقام به إذ يجب الإكثار من الإجراءات بقدر الإمكان.

الجاني الإغاثي والفيول

وأكدت اليازجي أنه يجب التركيز بالأزمة الحالية على جانبين فقط وهما الجانب الإغاثي، والتعافي الجزئي وتأمين فيول، إما عن طريق آلية الحماية المدنية أو بواسطة قرار رفع العقوبات الجزئي، مشددة على ضرورة تضافر وزارات الأشغال العامة والإسكان والصحة والنفط لوضع الكلف للأمور الأساسية بالنسبة لها، وفي هذه الحالة يمكن للمجتمع المدني السوري الموجود في الخارج أن يساعد في التأمين وليس فقط الحكومات، متابعة: «إن هذه الصدمة ستخرج أفضل ما لدينا، ولن يقف اللصوص في وجه الجهود المبذولة».

من ناحيته، اقترح رئيس جامعة دمشق أسامة الجبان اعتبار هذه المجموعة الموجودة في الاجتماع أنها مجموعة دعم القرار، وأن يكون هناك انعقاد دوري لجلساتها لتقديم توصيات ومقترحات لصناع القرار.

مهاجمة قانون قيصر

رئيس قسم القانون الجزائي في كلية الحقوق بجامعة دمشق الدكتور عيسى مخول، أكد ضرورة قراءة سطور قانون قيصر بشكل صحيح ومابين السطور أيضاً، باعتبار أن الأهم هو روح القانون، مشيراً إلى أنه يجب ألا يكون الموقف فقط الدفاع عن سورية في وجه القانون، بل مهاجمته قانونياً وليس إعلامياً فقط.

وبيّن مخول أنه يجب تحديد كيفية الاستفادة من التعليق الجزئي للعقوبات من أجل الضغط على الحكومة الأميركية على كل الصعد، لإثبات أن ما يعيشه الاقتصاد السوري مرده هذه العقوبات، لذا يجب الاستفادة من كل يوم من الـ١٨٠ يوماً لتحقيق دفعة اقتصادية، كما يجب تسليط الضوء حول الأحكام العامة في قانون قيصر التي ذكرت أن مدة سريانه هي ٥ سنوات فقط، علماً أن القانون بدأ تطبيقه في بداية عام ٢٠٢٠، إذاً فنحن الآن أمام أقل من عامين لانتهاء مدته، وإذا ما تم احتساب مدة التعليق وهي ٦ أشهر فيبقى هناك سنة ونصف، لذا يجب ألا يتم الاكتفاء بالضغط على الحكومة الأميركية لمدة ستة أشهر فقط بل يجب الاستمرار بذلك من خلال الهجوم بكل الوسائل القانونية والسياسية وغير ذلك، لعدم العودة إلى نقطة الصفر.

نهاجم القانون بالقانون

وفي ذات السياق، قال مخول: «نستطيع مهاجمة القانون من خلال القانون نفسه، فمثلاً في العنوان الأول من قانون قيصر يوجد تدابير فرضت على مصرف سورية المركزي مشروطة بإثبات أن هذا المصرف يقوم بعمليات غسيل الأموال، ولكن المصرف لم يقم بعد ذلك بأي إجراء لإثبات عكس ذلك، لذا فنحن دائماً نتلقى ولا نهاجم»، مشيراً إلى ضرورة تشكيل لجان قانونية واقتصادية لإثبات عكس ذلك بالوثائق وإبطال مفعول هذا القانون.

شكٌّ بالنيات الأميركية

بدوره، تساءل الأستاذ في القانون التجاري في كلية الحقوق بجامعة دمشق موسى متري ماذا تقصد أميركا بـ«الإغاثة»؟ هل يقصد بها الإغاثة الحالية أم إغاثة الجرحى أم الإغاثة لإعادة الإعمار؟، ولكن هذا لا يمنع من العمل على المدى طويل الأجل وقصير الأجل للاستفادة من التجميد الجزئي للعقوبات، الذي تعد أهم نقطة فيه هي الحوالات المصرفية، مشككاً بأن الحكومة الأميركية ستسمح بإرسال حوالات مالية كبيرة للسوريين، ولكن من الممكن إرسال الحوالات الصغيرة التي لا تتجاوز ٥٠٠٠ دولار، عن طريق شركات الصرافة، عاتباً على الحكومة السورية من خلال عدم توجيه المساعدات العينية والنقدية التي تم إرسالها للسوريين ليكون لها طريق معين، لتكون عن طريق الهلال الأحمر على سبيل المثال وتقوم بدورها بالتوزيع على الجمعيات لتتكفل بهذا العمل بشكل منظم، مشيراً إلى وجود بعثرة بالجهود بشكل لا يوصف.

١٤ مليار دولار

ومن جهة أخرى، أشار متري إلى أنه في عام ٢٠١٠ كان أهم مورد للقطع الأجنبي في سورية هو حوالات المغتربين، وذكرت حينها إحدى الإحصائيات التي قدمتها شركة «ويسترن يونيون» أن مجموع حوالات السوريين وصلت إلى ١٤ مليار دولار، وهذا ما يجب تنسيقه من خلال إيجاد طريق لتصل حوالات السوريين في العديد من دول العالم، مقترحاً أن تطرح المشافي الجامعية مناقصة حول حاجتها من مواد طبية ومعدات تحت بند الإغاثة، معتبراً أنه يمكن تجاوز العقوبات الاقتصادية على المدى البعيد، مقترحاً تأسيس شركات مساهمة مغفلة من قبل المجتمع المدني مهمتها إنتاج الكهرباء عن طريق الطاقة الشمسية لتخفيف الضغط على الشبكة الكهربائية، باعتبار أن أهم المشكلات التي تعاني منها سورية هي مشكلة توافر الوقود.

شرعنة لقيصر

أستاذ القانون العام في كلية الحقوق بجامعة دمشق الدكتور نجم الأحمد، أكد أن العقوبات الاقتصادية ليست حديثة العهد، وأن قانون قيصر غير قانوني من وجهة نظر القانون الدولي، حيث أحلت بعض الدول نفسها بدلاً من مجلس الأمن لفرض العقوبات الاقتصادية، خلافاً لأحكام المادتين ٣٩ و٤١ من ميثاق الأمم المتحدة، وعلى الصعيد الداخلي لم يحدث أن تصدر أي دولة قانوناً ما ليطبق على دولة أخرى، وهذا الأمر على الرغم من أنه غاية في الغرابة ولكنه صادر عن الولايات المتحدة الأميركية.

وفيما يخص قرار وزارة الخزانة الأميركية المتعلق برفع الحظر جزئياً عن سورية، اعتبر الأحمد أنه جاء لمصلحة الولايات المتحدة الأميركية بشكل أساسي، لسببين أساسيين، أولهما، أن هذا القرار أكد على محاولات شرعنة قانون قيصر كونه سيطبق لمدة ٦ أشهر فقط، أما السبب الثاني أنه أراد ألا يحرج أميركا بعد أن باشرت الدول والمنظمات الدولية والأفراد بتقديم التبرعات، فأرادت أن تذكرهم أن هذا القرار سيطبق لمدة ٦ أشهر فقط، فلا مانع إزاء الأزمات المتعلقة بالأزمات والكوارث الطبيعية، لذا فإن هذا القرار لن تكون له نتائج عملية على أرض الواقع إلا بالحدود الضيقة جداً، لكن الشيء اللافت بالأمر الذي يجب التعويل عليه كثيراً هو تلك اللحمة الوطنية الموجودة بين السوريين في الداخل والخارج من كل الأطياف والتوجهات.

لم يضف شيئاً

بدوره، أمين سر وزارة التعليم العالي وعميد كلية الحقوق في جامعة دمشق سابقاً الدكتور ماهر ملندي، اتفق مع عدة أكاديميين بأن قانون قيصر مخالف للقانون الدولي، فلا يجوز فرض تدابير قسرية إلا عبر مجلس الأمن الدولي، الذي لا يفرض عقوبات أصلاً وفق نظامه وإنما يفرض تدابير وإجراءات ومؤيدات، فقد صدر هذا القانون بسبب الأزمة التي حصلت في سورية، رغماً أنها ما زالت في حالة نزاع مسلح باعتبار أن جزءاً من أراضيها محتلة، بحيث يجب أن يطبق هنا القانون الدولي الإنساني، ولكن قانون قيصر صدر مخالفاً له كونه يهدف إلى تجويع الناس وقطع أرزاقهم، وبالتالي هو لا يوافق اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وبروتوكولاته، لافتاً إلى أن الحصار الجائر الذي فرضه هذا القانون بعد تطبيقه أدخل سورية في مرحلة المأساة الاقتصادية.

وأشار إلى أن الاستثناء الذي أصدرته وزارة الخزانة الأميركية من قانون قيصر لم يضف شيئاً جديداً وإنما استثنى ناحيتين فقط من قانون قيصر وهما مواد الإغاثة ومواد الرعاية الصحية والمتعلقة بالنظافة والصرف الصحي وما إلى ذلك، كما ذكر هذا الاستثناء أنه لا يجوز التعامل وعقد الصفقات أو إرسال المواد الإغاثية والرعاية الصحية المستثناة من قانون قيصر إلا عبر المنظمات الدولية وغير الحكومية والحكومة الأميركية، أي إنه تم استثناء الحكومة السورية، أي ستتم هذه العمليات جميعها خارج إطار السلطة الشرعية، حتى أن الأفراد السوريين في حال كانوا معاقبين يجب أن يحصلوا على موافقة الحكومة الأميركية للاستفادة من هذه الاستثناءات، مؤكداً أن هذا الاستثناء استفادت منه أميركا دعائياً كونها ستسهم في أعمال الإغاثة، وأوصلت رسالة بأنها ستبقى مستبعدة للسلطات الشرعية السورية وكأنها لا تعترف بها، لافتاً إلى أنه على الفور أعلنت الوكالة الأميركية للتنمية عن تقديم ٨٥ مليون دولار كمساعدة إغاثية، ولكنها ذكرت أنها سترسلها إلى شركائها المحليين وليس عبر الحكومة السورية.

ليس لدينا إحصائيات

وعلى المستوى الداخلي، قال ملندي: «نحن في سورية لا يوجد لدينا إحصائيات، ولا هيئة عليا للإغاثة أو قائمة بالحاجيات المطلوبة، ولا دراسات وخطط مستقبلية، لذا سننطلق للأسف من الصفر، وهذا الأمر يتطلب العمل بسرعة وبشكل مكثف وجهد مضاعف»، مؤيداً ضرورة الاعتماد في الحوالات على أفراد سوريين من الخارج غير معاقبين كي لا يتم اللجوء إلى أفراد معاقبين يضطرون للجوء إلى الحكومة الأميركية، مشيراً إلى أن الاستثناء لم يشمل المواد النفطية ولا التجهيزات الأساسية لعمل المشافي والآليات، أي تم استثناء شرايين الحياة الأساسية للإغاثة من القرار.

ودعا ملندي إلى ضرورة الابتعاد عن التسييس وأن يتم التركيز على الاقتصاد الوطني خلال مدة الـ٦ أشهر، ليس فقط للإغاثة وإنما لإعادة الإعمار والبناء، متوقعاً أن تمدد أميركا فترة الاستثناء فيما بعد، لافتاً إلى ضرورة فتح نوافذ للاستغلال الأمثل لهذا القرار، متابعاً: «نحتاج في سورية إلى دراسة متأنية لما حصل وخصوصاً خلال العامين الأخيرين من الناحية الاقتصادية باعتبار أن الاقتصاد هو الذي يسيّر السياسة ولا يجب أن يكون العكس»، مؤكداً أن المآسي الاقتصادية خلال العامين الأخيرين كانت تعادل كل المآسي خلال فترة الأزمة مجتمعة، إذ يمكن تجنب القذيفة ولكن لا يمكن تجنب الجوع، لذلك يجب البدء بالعمل.

> • عدي: القانون كبله الكونغرس والمهم الاستفادة من التحويلات واستغلالها
> • كنعان: لو وجدت هيئة لدراسة آثار قيصر لما وصلنا بآثاره اليوم لهذا الحد

> • الدراجي: ألا تكون الجهة التي تتسلم موضوع الحوالات الخارجية ربحية
> • متري: حسب ويسترين يونيون حوالات السوريين عام ٢٠١٠ بلغت ١٤ مليار دولار